الفصل الأول

الأسس الفكرية لمعايير التعليم قبل الجامعي فى مصر

يعرض الفصل الحالي الأسس الفكرية للمعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر، حيث يتناول مفهوم المعايير القومية للتعليم، مع بيان أهداف المعايير القومية للتعليم، والإشارة إلى أهم خصائص المعايير القومية للتعليم، مع ذكر التوجهات التي يتم في ضوئها وضع الأسس المجتمعية للمعايير، ثم تحديد الأسس المجتمعية للمعايير القومية للتعليم.

مقدمة:

يمثل إصلاح التعليم مهمة أساسية فالتعليم يعد أساس كل مجتمع وأهم وسائل بناء الشعوب وأن الحفاظ عليه مسألة وطنية قومية، ومن هنا اعتبر المجتمع المصري التعليم مسألة أمن قومي؛ لمواجهة زيادة طموحات ومطالب المجتمع المستقبلية.

ويشير الواقع الحالي للسياسة التعليمية إلى وجود تطور ملحوظ في النظام التعليمي المصري، يتمثل في صيغ تربوية متعددة تأخذ بها وزارة التربية والتعليم، ومنها مدخل" المعايير التعليمية" والذي يهدف إلي الإصلاح الشامل للعملية التعليمية من خلال إحداث نقلة نوعية في مدخلات المؤسسة التعليمية وعملياتها؛ للحصول علي مخرجات تعليمية تستطيع تأدية دورها المطلوب في المجتمعين المصري والعالمي.

ويمثل مشروع المعايير القومية للتعليم- الذي صدر بالقرار الوزري رقم(١٨٩) بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣م بشأن تشكيل لجنة عليا لإعداد معايير قومية

لمخرجات التعليم بكل مراحله- استرتيجيات تعليمية شاملة لتطوير التعليم في مصر شارك في وضعها(٢٥٠) من الأساتذة والخبراء والعاملين في الميدان وقيادات الجمعيات الأهلية ورجال الأعمال وبعض المنظمات الدولية(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣:٢٦)، وقد تم وضع المعايير في خمسة محاور وتم تقسيم كل محور إلى مجالات وكل مجال مكون من مجموعة من المعايير مكونة من مجموعة من المؤشرات.

مفهوم المعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر:

تُعدّ المعايير القومية للتعليم رؤية ونهج عمل خلال فترة زمنية محددة في المستقبل البعيد، انطلاقاً من تشخيص الواقع الحالي ومستندة إلى مبادئ وفلسفة من جهة، وموجهة للخطط والبرامج من جهة أخرى.

ويمكن تعريف المعايير *Standards* " بأنها الأطر المرجعية أو الشروط التي نحكم من خلالها أو نقيس عليها سلوكيات الأفراد أو الجماعات والأعمال وأنماط التفكير والإجراءات(حسن شحاته وزينب النجار، ٢٠٠٣: ٢٨٦، ٢٨٥)"، كما تُعرف بأنها آراء محصلة لكثير من الأبعاد السيكولوجية والاجتماعية والعلمية والتربوية، يمكن من خلال تطبيقها تعرّف الصورة الحقيقية للموضوع المراد تقديمه أو الوصول إلى أحكام علي الشيء الذي نقوّمه(أحمد حسين اللقانى وعلي الجمل، ٢٠٠٣: ٢٧٩).

وتعرّف الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(٢٠٠٨: ١١) المعايير بأنها" عبارات تشير إلى الحد الأدنى من الكفايات المطلوب تحقيقها لغرض معين، ويعتبر الحد الأدنى هو أقل الكفايات الواجب توافرها لدي" الفرد/ المؤسسة"؛ كي تلحق بالمستوى الأعلى، ولكي تؤدى وظيفتها في المجتمع.

وتعرّف هدي السيد(٢٠٠٤: ٢٦) المعايير التعليمية إجرائيًا بأنها موجهات أو خطوط مرشدة *Guide Line* تعبّر عن المستوي النوعي الذي يجب أن تكون عليه جميع مكونات العلمية التعليمية، وتشير دراسة كمال نجيب(٢٠٠٧: ٦٧٣) إلي

أن مفهوم المعايير التعليمية يشير إلي المرجعيات أو المواصفات القياسية والمستويات التي يجب توافرها في جميع مكونات منظومة التعليم، وتصاغ في موجّهات سلوكية تساعد في قياس مخرجات التعليم والعمليات المرتبطة بإنتاجها.

ويري محمد إبراهيم عطوة(٢٠٠٨: ٧) أن المعايير التعليمية مجموعة من العبارات المحددة بطريقة علمية تشمل جميع عناصر العملية التعليمية(مدخلات- عمليات- مخرجات)، التي تستخدمها المؤسسة التعليمية في الحكم علي مدي جودة برامجها الأكاديمية ومراجعة وتقويم الأداء بشكل دوري ومقارنة مستوي الأداء فيها بأداء المؤسسات الأخري المناظرة، واتخاذ الإجراءات التي يجب إتباعها كجزء من عملية التطوير المستمر.

وتوصف المعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر بأنها" عبارات وصفية تحدد مستويات الجودة المنشودة في منظومة التعليم والتعلّم بكل عناصرها (سعيد أحمد سليمان وصفاء محمود عبد العزيز، ٢٠٠٦: ١١٩)".

ويعرّف البحث الحالي المعايير القومية للتعليم المصري بأنها" إستراتيجية لتطوير التعليم تعبّر عن مستوي الأداء المطلوب وصول المؤسسة التعليمية إليه في صورة عبارات مقننة، وتستند إلى الظروف المختلفة للمجتمع المصري، وتتناول جميع عناصر العملية التعليمية، وتعكس مؤشرات الرؤية المستقبلية للتعليم، بغرض الارتقاء بالأداء التعليمي داخل المؤسسات التعليمية، ودورها مراقبة وتقويم أداء النظام التعليمي؛ تحقيقاً لجودة العملية التعليمية".

أهداف المعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر:

يشير برنامج بالدريج القومي للجودة(*Baldrige National Quality Program, 2006: 1*) إلي أن الأخذ بنظام المعايير في التعليم يحقق ثلاثة أهداف أساسية، هي:

- يساعد في تحسين الممارسات التنظيمية للأداء وبالتالي الرفع من كفاءة نتائج المؤسسات التعليمية.
- تسهيل الاتصال وتبادل المعلومات بين المؤسسات التعليمية المختلفة.
- تستخدم كأداة للمديرين لفهم عملهم وتوجيه عمليات التخطيط وفرص التعلّم.

وتشير دراسة رضا مسعد السعيد(٢٠٠٥: ١١٤) إلي أن المعايير التعليمية تعمل علي:

- تعريف الطلاب بما ينبغي أن يعرفوا، وما يستطيعون عمله وما يهتمون به داخل المدرسة وخارجها.
- توفير مقومات عالية المستوي لكل الطلاب في المدرسة.
- تقديم أهداف واضحة للمعرفة والمهارات الضرورية لتخطي تحديات القرن الماضي.
- التركيز علي إنجاز أهداف النظام التعليمي.

كما تهدف المعايير القومية للتعليم إلى(سعيد أحمد سليمان وصفاء محمود عبد العزيز، ٢٠٠٦: ٦):

١- تحسين فرص تعليم التلاميذ والارتقاء بمستويات تعلّمهم، ولذلك يجب أن تتوجه خطط المعايير القومية للتعليم وإجراءاتها بشكل مباشر للتركيز علي جوانب الأداء ومجالات العمل المدرسي التي تحقق هذا الهدف، كما أن أي تطوير لأي جانب من جوانب الأداء المدرسي لا يتوافق مع هذا المعيار لا يخرج عن كونه حرثًا في الماء، وهدرًا للإمكانية وتضييعًا للوقت والجهد.

٢- الانطلاق من المعايير القومية كمرجعية أساسية للتطوير المدرسي، وذلك لتوجيه جهود التطوير والارتقاء بمستوي الأداء المدرسي للوصول إلى مستوى الجودة التعليمية المنشودة.

ومن خلال استقراء وثيقة المعايير القومية للتعليم الصادرة عن وزارة التربية والتعليم في مصر عام ٢٠٠٣م وللمعايير الصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عام ٢٠٠٨م، يستنتج الباحث أن معايير التعليم قبل الجامعي في مصر تهدف إلي:

١- تحقيق التنمية المجتمعية من خلال تفعيل العلاقة بين النظام التعليمي والأنظمة المجتمعية الأخرى.

٢- الارتقاء بالمستوى المهني والأكاديمي لعناصر النظام التعليمي؛ لتحقيق الجودة التعليمية.

٣- تفعيل مساهمة النظام التعليمي في التطور المعرفي والنمو الثقافي والحضاري والتقدم التكنولوجي.

٤- إقامة مجتمع مدرسي دائم التعلّم عبر الجسور المتصلة بين المؤسسات التعليمية والنظم المجتمعية المختلفة.

٥- يمكن استخدامها كآلية للحكم علي قياس مدي التقدم الكمي والكيفي في العملية التعليمية.

خصائص المعايير القومية للتعليم:

تتضمّن صيغة المعايير التعليمية عديدًا من الخصائص(جيمس فيلد وكارن مولون، ٢٠٠٠: ٢٦-٢٧):

١- عنصر الجدارة الذي يصف النشاط في المؤسسات التعليمية.

٢- إطار الظروف الذي يجب أن تؤدى من خلاله العمليات التعليمية.

٣- مشاركة الأطراف المعنية بالنظام التعليمي، مثل: أولياء الأمور، العاملين في الحقل التعليمي، المنظمات المجتمعية المختلفة التي سوف تستقبل خريجي النظام التعليمي.

٤- تركّز المعايير علي ما يستطيع التلاميذ والمدرسون والإداريون أن يفعلوه بالإضافة إلى ما يعرفونه.

وتتضمّن المعايير القومية للتعليم في مصر مجموعة من الخصائص والمواصفات، منها:

١- الشمول: تشتمل المعايير القومية للتعليم علي العناصر المختلفة للنظام التعليمي، وأي تغيير في أي عنصر من شأنه أن يؤثر في العناصر الأخرى، حيث يؤدى كل عنصر وظيفة معينة تسهم في الوصول إلى الهدف العام لمنظومة التعليم المصري.

ويتضمّن جانب الشمول في المعايير القومية للتعليم(أحمد الخطيب ورداح الخطيب، ٢٠٠٦: ٣٢٤):

١- الشمول لجميع الطلاب علي اختلاف أحوالهم واستعداداتهم وقدراتهم واتجاهاتهم.

٢- الشمول لميادين الدراسة الفكرية والعلمية والإنسانية والاجتماعية.

حيث تكون المعايير القومية للتعليم شاملة لتنمية جميع النواحي العقلية والجسمية والاجتماعية والوجدانية للمتعلم، إضافة إلى شمولها لكل عناصر العملية التعليمية.

وتشمل منظومة المعايير القومية للتعليم في مصر(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣):

١- المدرسة الفعّالة الصديقة للمتعلم: *Effective School*

يتناول محور المدرسة الفعّالة المدرسة كوحدة متكاملة بهدف تحقيق الجودة الشاملة في العملية التعليمية التي تتضمّن جميع العناصر في تفاعل إيجابي لتحقيق التوقعات المأمولة، ويتضمّن محور المدرسة الفعالة المجالات الآتية:

*- الرؤية والرسالة للمدرسة.
*- المناخ الاجتماعي للمدرسة.
*- التنمية المهنية المستدامة.
*- مجتمع التعليم والتعلّم.

*- توكيد الجودة والمساءلة.

٢- المعلم: *Teacher (Educator)*

يهتم محور المعلم بتحديد معايير شاملة لأداء كل من يشارك في العملية التعليمية داخل المدرسة متضمّنًا المعلم والموجه والأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي، ويتضمّن المجالات الآتية:

*- التخطيط. *- استراتيجيات التعليم وإدارة الفصل.

*- المادة العلمية. *- التقويم. *- مهنية المعلم.

٣- الإدارة المتميزة: *Excellent Management*

ينصب الاهتمام في هذا المحور علي الإدارة التربوية في مستوياتها المختلفة بدءًا بالقيادة التنفيذية، ومرورًا بالقيادة التعليمية الوسطى وانتهاءً بالقيادات العليا علي المستوى المركزي بالوزارة، ويتضمّن محور الإدارة المتميزة المجالات الآتية:

*- الثقافة المؤسسية. *- المشاركة.

*- المهنية. *- إدارة التغيير.

٤- المشاركة المجتمعية: *Social Participation*

يهتم هذا المحور بتحديد مستويات معيارية للمشاركة بين المدرسة والمجتمع، تتناول إسهام المدرسة في المجتمع، ودعم المجتمع للمدرسة، والجوانب المختلفة للإعلام التربوي، ويتضمّن محور المشاركة المجتمعية المجالات الآتية:

*- الشراكة مع الأسرة. *- خدمة المجتمع.

*- تعبئة موارد المجتمع المحلى. *- العمل التطوعي.

*- العلاقات العامة والاتصال بالمجتمع.

٥- المنهج الدراسي ونواتج التعليم:

Curriculum & Learning Products

يتناول هذا المحور المتعلم وما ينبغي أن يكتسبه من معارف ومهارات واتجاهات وقيم، والمنهج من حيث فلسفته وأهدافه ومحتواه، وأساليب التعليم والتعلّم، والمصادر والمواد التعليمية، وأساليب التقويم، كما يتناول نواتج التعلّم التي تعمل المواد الدراسية علي تحقيقها، ويتضمّن محور المنهج ونواتج التعليم المجالات الآتية:

(أ) مجالات المتعلم:

*- المهارات الأساسية.
*- مهارات التفكير.
*- كيفية التعامل مع الموارد والإمكانات.
*- الخصائص والمواصفات الشخصية.

(ب) مجالات المنهج:

*- فلسفة المنهج.
*- أهداف المنهج.
*- محتوى المنهج.
*- طرق التعليم والتعلّم.
*- مصادر المعرفة والتكنولوجيا.
*- عمليات التقويم.

ولكن بالرغم من تناول المعايير القومية للتعليم لكل جوانب العملة التعليمية فإن خاصية الشمول غير متوافرة بشكل كافٍ في المعايير القومية للتعليم" من حيث عدم تناولها لبعض جوانب العملية التعليمية، مثل: المبني المدرسي، والمجالات العملية(المجال الصناعي- الزراعي- الاقتصاد المنزلي)، التربية الفنية، التربية الرياضية، وإهمال العديد من القطاعات التعليمية، مثل: التعليم الفني ومناهجه الفنية وتدريباته العملية(أحمد إسماعيل حجي، ٢٠٠٤: ٢٥٦-٢٥٧)"، إضافة إلى إهمال المعايير القومية للتعليم لمرحلة رياض الأطفال.

كما قامت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مارس عام

٢٠٠٨م بوضع وثيقة لمعايير التعليم قبل الجامعي في مصر تستخدم كآلية للحكم علي جودة واعتماد الأنظمة التعليمية المصرية، وقد تم بناء هذه الوثيقة من خلال مجالين رئيسين هما(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠٠٨م):

- المجال الأول: القدرة المؤسسية *Institutional Capacity*

يُقصد به تحقيق الجودة الشاملة للمؤسسة التعليمية من خلال مجموعة القواعد المحددة لبنيتها التنظيمية وإمكاناتها البشرية والمادية.

ويتضمّن هذا المجال خمسة مجالات فرعية، تتمثّل في:

المجال الأول: رؤية المؤسسة ورسالتها، ويتضمّن هذا المجال معيارين:

المعيار الأول: وجود وثيقة لرؤية المدرسة.

المعيار الثاني: وجود وثيقة لرسالة المدرسة.

المجال الثاني: القيادة والحوكمة، ويتضمّن هذا المجال أربعة معايير:

المعيار الأول: توافر تنمية مهنية فعّالة للكوادر.

المعيار الثاني: دعم عمليتي التعليم والتعلّم.

المعيار الثالث: وجود نظام للحوكمة الرشيدة.

المعيار الرابع: وجود نظام مالي وإداري متطور.

المجال الثالث: الموارد المادية والبشرية للمؤسسة، ويتضمّن ثلاثة معايير:

المعيار الأول: توافر الموارد البشرية وتنميتها.

المعيار الثاني: توافر الموارد المادية وتنميتها.

المعيار الثالث: توفّر مبني مدرسي ملائم.

المجال الرابع: المشاركة المجتمعية، ويتضمّن هذا المجال ثلاثة معايير:

المعيار الأول: وجود وثيقة داعمة للمشاركة المجتمعية.

المعيار الثاني: مساندة العمل التطوعي.

المعيار الثالث: وجود شراكة مجتمعية فعّالة بين الأسرة والمدرسة.

المجال الخامس: توكيد الجودة والمساءلة، ويتضمّن معيارين:

المعيار الأول: التقويم والتحسين المستمر.

المعيار الثاني: فعالية وحدة التدريب والجودة.

- **المجال الثاني: الفعالية التعليمية** *Educational Effectiveness*

يُقصد به تحقيق مخرجات عالية الجودة في ضوء رؤية المؤسسة التعليمية ورسالتها من خلال مجموعة العمليات التي توفّر فرص التعليم والتعلّم المتميز للجميع.

ويتضمّن هذا المجال أربعة مجالات فرعية تتمثّل في:

المجال السادس: المتعلم، ويتضمّن ثلاثة معايير:

المعيار الأول: التمكّن من البنية المعرفية للمواد الدراسية.

المعيار الثاني: التمكّن من المهارات الأساسية.

المعيار الثالث: اكتساب جوانب وجدانية إيجابية.

المجال السابع: المعلم، ويتضمّن أربعة معايير:

المعيار الأول: التخطيط والاستراتيجيات الفعّالة للتدريس.

المعيار الثاني: ممارسات مهنية فعّالة.

المعيار الثالث: الالتزام بأخلاقيات المهنة.

المعيار الرابع: طرق وأساليب تقويم فعّالة.

المجال الثامن: المنهج الدراسي، ويتضمّن معيارين:

المعيار الأول: توافر ممارسات داعمة للمنهج.

المعيار الثاني: توافر أنشطة صفية ولاصفية فعالة.

المجال التاسع: المناخ التربوي، ويتضمّن معيارين:

المعيار الأول: توافر بنية داعمة للتعليم والتعلّم.

المعيار الثاني: توافر بنية مؤثرة للعلاقات المؤسسية والقيم الأخلاقية.

ويتوافق الاهتمام بهذين المجالين الرئيسين" القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية" مع الاتجاهات العالمية المعاصرة التي تؤكد أن القدرة المؤسسية ممثلة في العوامل والشروط المحددة لبنيتها التنظيمية تُعدّ من أهم آليات ضمان جودة التعليم، وأن الفعالية التعليمية تعمل علي توفير فرص التعلّم المتميز للجميع بما يكفل تحقيق مخرجات للتعليم عالية الجودة(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠٠٨: ١٥).

ويري الباحث أن هناك ارتباطًا بين المعايير الصادرة عن وزارة التربية والتعليم عام ٢٠٠٣م وبين المعايير الصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، فالمعايير الصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بني جزء كبير منها علي المعايير القومية كما أنه يوجد اتفاق كبير في المؤشرات المتضمّنة فيهما، وأن الاختلاف بينهما في طريقة تقسيم المعايير وما تتضمّنه من مؤشرات، ولكن المعايير الصادرة عن الهيئة القومية تتميز بالدقة في الصياغة وبالإجرائية أكثر من المعايير الصادرة عن وزارة التربية والتعليم عام ٢٠٠٣م، كما يمكن اعتبار المعايير الصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد معايير قومية باعتبار أنها أعدت من قبل متخصصين مصريين في مصر، بغرض استخدامها كآلية للحكم علي مدي جودة أداء التعليم المصري.

٢- **الموضوعية والدقة**: حيث ترتكز علي الأمور المهمة في المنظومة التعليمية بلا تحيز، وتنأى عن الأمور والتفصيلات التي لا تخدم الصالح العام، وتتحدد المعايير بدقة حتى يمكن مقارنة المخرجات المختلفة للتعليم بالمعايير المقننة، للوقوف علي جودة هذه المخرجات(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣: ١٢- ١٣).

ويتضمّن جانب الموضوعية في المعايير القومية للتعليم عدم التحيز لمرحلة تعليمية أو لقطاع تعليمي علي حساب باقي المراحل والقطاعات التعليمية، مع

العمل علي تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في النظام التعليمي المصري بين جميع عناصر النظام التعليمي.

ويرى أحمد إسماعيل حجي(٢٠٠٤: ٢٥٥) أن هناك تناقضًا في هذه الخاصية في المعايير القومية للتعليم، فهناك بعض المؤشرات التي وردت في بعض المجالات لا تتسم بالدقة والقابلية للقياس، ويتوقع أن تتصف المؤشرات بأن تكون عبارات سلوكية إجرائية أكثر تحديداً ولكن هناك مؤشرات لا تتصف بذلك.

٣- **المرونة والاستمرارية والتطور:** وذلك لتطبيقها علي جميع أقاليم مصر، وفقًا للظروف المتباينة لكل إقليم، إضافة إلى إمكانية تطبيقها لفترات زمنية ممتدة، وقابليتها للتعديل وفق التغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣: ١٢-١٣).

ويتضمّن جانب المرونة في المعايير القومية للتعليم القدرة علي الاستجابة والتكيف للظروف المختلفة للبيئة المصرية إضافة إلى تكيفها مع التغيرات المجتمعية التي شملت جميع جوانب المجتمع.

ويتم ذلك من خلال اعتماد المعايير علي الخطط والمحاور العريضة كأطر مرجعية للمعايير القومية للتعليم" مما يتيح المجال لجدولتها وبلورتها وفقًا لهذا النسق مع تضمينها القضايا والمفاهيم والمشكلات التربوية، وبالتالي تتم عملية التنفيذ بمرونة وتستجيب لاحتياجات الواقع بيسر وسهولة (أحمد الخطيب ورداح الخطيب، ٢٠٠٦: ٣١٦)".

٤- **مجتمعية وتحقق مبدأ المشاركة:** أي تعكس تنامي المجتمع وخدمته، وتلتقي مع احتياجاته وظروفه وقضاياه وأن تبنى علي أساس اشتراك الأطراف المتعددة في إعدادها من ناحية، وتقويم نتائجها من ناحية أخرى (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣: ١٢-١٣).

ويتم ذلك من خلال تناولها لجميع مجالات المجتمع التنموية (الاقتصادية- السياسية- الثقافية- الاجتماعية- العلمية والتكنولوجية)، والعمل علي تحقيق أقصى التقدم في هذه المجالات، مع إتاحة الفرصة لكل عناصر المجتمع المصري للمساهمة في الارتقاء بنوعية التعليم.

٦- **أخلاقية**: بأن تستند إلى الجانب الأخلاقي، وتخدم القوانين السائدة، وتراعى عادات المجتمع وسلوكياته بأن تخدم أهداف الوطن وقضاياه، وتضع أولوياته وأهدافه ومصلحته العليا في المقام الأول(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣: ١٣).

وذلك من خلال تناول المعايير القومية للتعليم لأخلاق وثقافة المجتمع المصري التي تنطلق من تعاليم الدين الإسلامي، مع نبذها لكل ما يخالف العقيدة الإسلامية.

٨-**التنـــوّع**: ويتمثل التنوّع في توفير البدائل والاختيارات التربوية المتنوّعة مع الالتزام بمعايير ثابتة لمستوى الأداء. فقد أصبح التنوّع مطلبًا أساسيًا نتيجة تعدد المطالب المهنية وفرص العمل في المجتمع، مما يتطلب الخروج من الصيغة التقليدية للنظام التعليمي

(أحمد الخطيب ورداح الخطيب، ٢٠٠٦: ٣٢٥).

ويتضح من الخصائص السابقة أن صيغة المعايير القومية للتعليم أعدت كي تناسب منظومة التعليم المصري، إلا أن هذه الخصائص منها ما قائم بالفعل ومنها ما هو نظري أكثر منه تطبيقي.

الأسس المجتمعية للمعايير القومية للتعليم المصري:

ينبغي أن تنطلق المعايير القومية للتعليم في مصر من عدد من الأسس الاجتماعية والتربوية والفلسفية تمثل الأسس المجتمعية للمعايير القومية للتعليم وتعمل كموجهات لجميع المهتمين بإصلاح التعليم في مصر، وترشيد ممارساتهم

العملية لحركة نظام التعليم في ضوء خصوصيات المجتمع المصري، وفي إطار السياق العالمي المعاصر، وتضمن هذه الأسس ربط المعايير القومية للتعليم بطبيعة المجتمع وفلسفته.

ويري الباحث أن المعايير القومية للتعليم ينبغي أن تنطلق من مجموعة الأسس المجتمعية التي تتحدد في ضوء:

١- مميزات المجتمع المصري وتوضيح كيفية استغلال هذه المميزات لصالح المجتمع.

٢- الواقع الراهن للمجتمع المصري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتعليمياً.

٣- كيفية إسهام المعايير القومية للتعليم في تحسين الواقع الحالي" السياسي- الاجتماعي- الثقافي- التربوي- الاقتصادي" للمجتمع المصري في كل جوانب الحياة.

وسوف يعرض الباحث في هذا المجال ما يأتي:

- التوجهات التي يتم في ضوئها وضع الأسس المجتمعية للمعايير القومية للتعليم.
- الأسس الاجتماعية للمعايير القومية للتعليم.
- الأسس التربوية للمعايير القومية للتعليم.
- الأسس الفلسفية للمعايير القومية للتعليم.

التوجهات التي يتم في ضوئها وضع الأسس المجتمعية للمعايير القومية للتعليم:

يضع الباحث الأسس المجتمعية للمعايير القومية للتعليم في ضوء التوجهات الآتية:

١- مبـادئ الدين الإسـلامي:

يجب أن تبنى أية إستراتيجية تربوية في المجتمع المصري وليست المعايير القومية للتعليم فحسب في ضوء تعاليم الشريعة الإسلامية مع الالتزام بمبادئها، ورفض أي محاولات لتطوير التعليم لا تأخذ بكتاب الله وسنة رسوله- ﷺ - كتوجه أساسي لها انطلاقا من قوله تعالى: ﴿... مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ...﴾ [سورة الأنعام:٣٨] وعدم تطبيق أي تجارب عالمية في تطوير التعليم إذا خالفت تعاليم الدين الإسلامي ومبادئه.

ويجب أن تستند إستراتيجية المعايير القومية للتعليم إلى الدين الإسلامي انطلاقا من الاعتبارات الآتية(مصطفي كامل مصطفي، ٢٠٠٣: ٧-٩):

١- لأنه يهتم بإعداد الإنسان الصالح الذي يشمل صلاحه صلاح الإنسانية كلها.

٢- لأنه يتميز بالشمول لكل ما يسعد الإنسانية في دينها ودنياها وآخرتها، ويتعهد الإنسان منذ ولادته حتى يلقى ربه.

٢- لأنه منهج متكامل يشمل النفس الإنسانية كلها وفي جميع حالاتها ومعاملاتها، ويحدد لها حقوقها وواجباتها.

٤- لأنه يساير الفطرة الإنسانية ويحقق التوازن بين طاقات الإنسان الجسدية والعقلية والروحية ويمزجها ببعضها فتعمل مترابطة ممتزجة بالحياة.

٥- يربى في الإنسان الإيجابية الصحيحة السوية بتحريك القوي الخيّرة الموجودة داخله القوى " الجسدية والعقلية والروحية".

٦- لأنه يعرف طاقات البشر ويعرف مطالبهم وضرورياتهم، ويوازن بين القدرة والطاقة وبين المطالب البشرية.

ويستند هذا التوجه إلي مجموعة من الأسس التي ينبغي مراعاتها، منها:

١- أن للمجتمع المصري هوية ثقافية إسلامية عربية، تعمل علي إعداد أجيال واعية قادرة علي المشاركة الفعّالة في بناء المجتمع، والمحافظة علي هويته بالعلم والعمل والتنمية.

٢- التوازن بين مقوّمات الشخصية المصرية الإسلامية من جهة، والانفتاح علي الثقافات العالمية والإنسانية من جهة أخرى.

٣- المشاركة الإيجابية في الحضارة العالمية وتطويرها علي أساس تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية وحقوق الإنسان والشورى والديمقراطية.

٤- التفاعل مع متغيرات العصر ومواكبة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتفجر المعرفي والاستشراف المستقبلي، إلى جانب تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية وفق المستويات العالمية، والتعامل بوعي مع تحديات واقع العولمة وتأثيراته المرتقبة في التداخل الثقافي.

٢- واقع المجتمع المصري:

يتميز النظام التعليمي للمجتمع المصري بالخصوصية التي تعكس فلسفته، فمن هنا لابد أن يكون واضع السياسة التعليمية علي علم بواقع المجتمع المصري، حتى تأتي أي سياسة تعليمية مناسبة لفلسفة المجتمع المصري ومحققة لأهدافه، وتشير دراسة أحمد المهدي عبد الحليم(٢٠٠٥) إلي أن تفعيل المعايير يتطلب أن تكون لدي من يحاولون إصلاحه صورة صادقة لواقعه تتجلي منها إيجابياته وسلبياته.

ويفرض ذلك أن تنطلق المعايير القومية للتعليم من الواقع التعليمي المعاش، لكي يتم تطويره، ومواجهة مشكلاته ونقاط الضعف فيه وضمان التفاعل بين المنظومة التعليمية والمجتمع المصري في جميع جوانبه، إضافة إلى الارتفاع بجودة التعليم لتحقيق التوافق والاستجابة لمتطلبات المجتمع المصري واستحداث مفاهيم جديدة لعملية التعليم تواكب الأحداث الجارية.

كما أن رؤية تطوير التعليم لا يمكن أن تكون مجلوبة من الخارج، بل لابد أن تصدر عن توجه الدولة، وتنجم عن طموح الأمة، أي تعليم يصنع محليًا في إطار المنافسة العالمية من أجل غدٍ أكثر تقدمًا واستثمارًا لطاقات الإنسان من أجل مجتمع جديد(حسن شحاته، ٢٠٠٦: ٥٥)، ومن هذا المنطلق يجب عند وضع معايير تعليمية له من تحليل الوضع الراهن للنظام التعليمي من خلال إجراء بعض الدراسات الميدانية.

ويستند هذا التوجه إلي مجموعة من الأسس التي يجب مراعاتها، منها:

١- الحفاظ علي تماسك المجتمع المصري وبقائه، مع الحفاظ علي الدعائم الأساسية للعدل الاجتماعي وإقامة التوازن بين مطالب الفرد ومطالب المجتمع المصري بما يحقق الصالح العام وتحمل المسؤلية الفردية والاجتماعية.

٢- تفعيل مسؤلية الدولة عن توفير التعليم المناسب لأفراد المجتمع المصري كافة.

٣- مراعاة مواءمة مخرجات التعليم المصري لمتطلبات وحاجات التنمية المجتمعية الشاملة.

٤- مراعاة التغيرات المجتمعية المعاصرة من خلال تأهيل القوى البشرية بما يمكّنها من توجيه هذه التغيرات لصالح المجتمع المصري.

٣- التوجهات العالمية المعاصرة:

لقد قطعت كثير من الدول شوطًا كبيرًا في مجال تطوير أنظمتها التعليمية تلبيةً للمتغيرات المعاصرة، وعلي الصعيد العربي أخذت كثير من الدول في تطوير أنظمتها التعليمية، وإدخال صيغ تعليمية جديدة، مثل: مدرسة المستقبل والتعليم الإلكتروني والمدارس الفعّالة...الخ، وعند التعامل مع التجارب العالمية فإن ذلك يأتي للدراسة والاسترشاد(حسن شحاته، ٢٠٠٦: ٥٥).

ومعرفة التجارب العالمية المعاصرة في تطوير التعليم يفيد في توفير كثير من المال والوقت والجهد الذي قد يتم استنزافه في مجال تطوير التعليم، ولكن ينبغي عند إجراء أي محاولة للاقتباس من التجارب العالمية معرفة البعد الحضاري لهذه المجتمعات.

وسوف يتم الاعتماد علي الاتجاهات العالمية المعاصرة كأحد توجهات وضع الأسس المجتمعية للمعايير بناءً علي القناعات الآتية(سعيد أحمد سليمان وصفاء أحمد عبد العزيز، ٢٠٠٦: ٧-٨):

١- أن الإفادة من هذه الخبرات يمليه منطق تكامل وتضافر جهود إصلاح التعليم في مصر.

٢- أن الإفادة من هذه الخبرات يمليه منطق توفير الوقت والجهد وتدبير الإنفاق.

وتعد هذه التوجهات بمثابة نقطة الانطلاق لإستراتيجية المعايير القومية للتعليم في مصر، فالانطلاق من هذه التوجهات يوضح للقائمين علي أمر المعايير القومية للتعليم الإمكانيات المتاحة في المجتمع المصري والتعرف إلي القيم والمبادئ الإسلامية، كما أنه يمكّن النظام التعليمي من تحقيق أهدافه المجتمعية.

الأسس الاجتماعية للمعايير القومية للتعليم في مصر:

لكل مجتمع خصوصيته التي يجب مراعاتها عند تطوير النظام التعليمي به، مما يفرض وضع الأسس الاجتماعية في الاعتبار عند وضع أي إستراتيجية لتطوير التعليم، ومن هنا يضع الباحث مجموعة من الأسس الاجتماعية يمكن الاعتماد عليها لتفعيل المعايير القومية للتعليم كإستراتيجية لتطوير التعليم في مصر، منها:

١- فلسفة المجتمع المصري:

يتميز المجتمع المصري بطبيعة خاصة تعكس فلسفته وخصائصه، ويفرض ذلك علي واضعي السياسة التعليمية أن يكونوا علي دراية وفهم متعمق لفلسفة المجتمع المصري؛ حتى تأتى استراتيجيات تطوير التعليم ترجمة صادقة لهذه الفلسفة، ولكن المعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر لم تراعِ فلسفة المجتمع المصري، فقد أكدت دراسة أحمد المهدي عبد الحليم(٢٠٠٥) أن المعايير القومية للتعليم المصري:

١- ليست وصفًا لواقع وإنما هي وصف لحالات مثالية تجريدية يتمنى من صاغوها أن تتحقق مؤشراتها في المدرسة.

٢- تتصف بالغموض في صياغة المؤشرات بحيث لا يسوغ الاتفاق علي ماهيته، كما أن المعايير القومية للتعليم مصاغة في لغة خاصة هي لغة التمني ويطلق عليها أيضا لغة الرغبة.

٣- أنها ليست حقائق أو أفعال يمكن التحقق منها باختبارها تجريبيًا ولكنها وصف لأشياء في صورة توقعات يقوم بها آخرين، ويرتبط تحققها بمدى فهم المشاركين في عمليات التعليم والتعلّم لمضمونها ومغازيها.

ويفرض ذلك علي المعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر أن تعبّر عن ظروف وأحوال المجتمع المصري، وأن تنطلق من ثوابت المجتمع وقيمه فيما يحقق التوازن المطلوب بين الواقع والمأمول، انطلاقًا من النظرة إلى المجتمع كمنظومة متكاملة، ويملي ذلك علي المعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر مراعاة النظم المجتمعية" الاقتصادية- السياسية- الثقافية- الاجتماعية"، ومراعاة التغيرات المؤثرة في هذه النظم التي تلقي بدورها بكثير من التأثيرات علي التعليم، إضافة إلى أن العملية التعليمية تنعكس آثارها علي الجوانب الأخرى للمجتمع سواء بالسلب أو بالإيجاب.

وتتحدد المعالم الأساسية للمعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء فلسفة المجتمع المصري باعتباره مجتمعًا مسلمًا عقيدةً وثقافةً انطلاقًا من اجتماعية العملية التربوية، فالمجتمع بمثابة البوتقة التي يعمل فيها النظام التعليمي؛ لإعداد أفراده بالكفاءة المطلوبة لتقدمه ورقيه.

والمجتمع المصري مجتمع إسلامي له ثوابت تتصل بشريعة المولى- عزوجل- وسنة النبي- ﷺ - ومتصلةً بطبيعة الإنسان وفطرته التي كرّمه الله بها عن سائر الخلائق، كما تنصّ المادة الثانية من الدستور المصري علي أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للدستور، فمن هنا يمكن أن تقوم المعايير القومية للتعليم علي الأسس الاجتماعية الآتية:

١- الالتزام بكتاب الله وسنة رسوله- ﷺ - وتقوية الإيمان بالله والدفاع عن العقيدة وتدعيم الانتماء إلى المجتمع، مع تفعيل القيم المكتسبة من العقيدة.

٢- تحديث التشريعات واللوائح التعليمية بما يتوافق مع تعاليم الإسلام والمتغيرات المعاصرة.

٣- الانفتاح علي الثقافات الأخرى والاستفادة منها بما لا يتعارض مع ثوابت المجتمع المصري.

٤- وضع خطط وأهداف تعليمية يمكن تحقيقها في ظل وضع المجتمع المصري.

٦- تفعيل المعايير القومية للتعليم المصري للحراك الاجتماعي مع مراعاة التغير الاجتماعي.

٢- الحفاظ علي الخصوصية الثقافية:

تعد قضية الخصوصية الثقافية من أهم القضايا المعاصرة التي كثر الحديث عنها؛ نتيجة لتعدد وسائل الغزو الثقافي وتزايد قوته ووسائله، مما أدى إلى صعوبة تمكّن المجتمع من التحكم في انتشار أي ثقافة وسط أفراده، والواقع أن الغزو الثقافي قد يُضعِف الثقافات المحلية ولكنه لا يستطيع القضاء عليها، وتعد

الثقافة الإسلامية هي الثقافة الأساسية للمجتمع المصري، التي تتميز بالقوة والصمود أمام الثقافة العالمية- التي تحاول العولمة فرضها علي الشعوب الإسلامية بصفة خاصة-؛ نظرًا لقوة ثوابتها، التي لا نستطيع من خلالها مواجهة العولمة الثقافية فقط بل توجيهها لخدمة الثقافة الإسلامية وصناعة ما يعرف بالعولمة المضادة.

فالعولمة تسعي لفرض ما يعرف بالثقافة العالمية التي تتعارض مع خصوصيات الثقافة المحلية، " ويعرّض ذلك ثقافة المجتمع المصري لإشكاليتين، إحداهما: تتعلق بالتوترات الداخلية لقطبي التراث والحداثة، والثانية: إشكالية الاختراق أو التصادم الثقافي العولمي الكوكبي لكل من القطبين (حامد عمار، ١٩٩٩:١٥٦)".

كما أن الخصوصية الثقافية سوف تتأثر نتيجة تفاعلها مع توجهات العولمة، غير أن المشكلة الحقيقة لهذا التفاعل تتمثل في أسلوب إدارته وعملياته للحفاظ علي خصوصية المجتمع وهويته، لذا يجب الوعي في توظيف هذه التيارات، والرؤية الواضحة للعمليات الناتجة من التفاعل مع التغيرات (مها جويلى، ٢٠٠٢:١٥) والوعي بما نريد أن نصنعه لا مجرد أن نقوله ونعلنه في حاضرنا ومستقبلنا(حامد عمار، ١٩٩٩:١٠١).

وترتبط قضية الخصوصية الثقافية بالنمو والتميز، وعلي ذلك يجب تنمية الخصوصية وليس مجرد الحفاظ عليها وتطويرها، لا جمودها وافتقارها، تجديدها لا تجميدها، تشجيع إبداعاتها المطردة، لا القناعة باجترار راهنها وإعادة إنتاج علاقاتها الماضية(حامد عمار، ١٩٩٩:١٠١-١٠٢).

ويمكن للمعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر الحفاظ علي الخصوصية الثقافية للمجتمع المصري بأن" تتيح للمجتمع أن يتغير ويتطور من

خلال الاستفادة من الثقافات الأخرى دون أن يفقد هويته الأصيلة، وأن يقبل الغير دون أن يغترب فيه، مع وجود قدر من التفاعل الإيجابي البنّاء في تراثنا والإيجابي البنّاء في الثقافات الأخرى بما يتفق مع هويتنا(حسن شحاته، ٢٠٠٣:٤١).

ويمكن أن تقوم المعايير القومية للتعليم علي أسس اجتماعية لا تحافظ علي الخصوصية الثقافية فقط بل تعمل علي تنميتها، مما يستلزم القيام بما يلي (حامد عمار، ١٩٩٨:٥٦)(أحمد المهدي عبد الحليم، ١٩٩٥: ١٥):

١- مراجعة عنيفة لمسلماتنا الفكرية واستنفار كل ما فيها من طاقات إيجابية؛ لتكفل في وقت واحد صيانة ثوابتها، وتجديد متغيراتها بصورة تلائم الواقع المعاش وتؤدي إلى ترقية وتحسين مستواه، وتستفيد من مقتضيات التقدم العلمي والتقني المعاصر علي نحو يتسق مع القيم والثوابت في هذه الثقافة.

٢- تنمية مناهج جديدة للتفكير والفعل وعدم الانكفاء علي الذات الثقافية، أو اتخاذ موقف الخصومة والعداء من الثقافات الأخرى والاستفادة من منجزات التقدم العلمي.

٣- دعم إنتاج المعرفة الملائمة لتضاريس الواقع المعاش الذي يدعم التماسك الاجتماعي ويحقق النماء والتطوير.

ويمكن تحديد أبرز الأسس التي يمكن للمعايير القومية للتعليم أن تحافظ بها علي الخصوصية الثقافية للمجتمع المصري فيما يلي(حامد عمار، ١٩٩٥:١٩٣) (أحمد إسماعيل حجى، ٢٠٠٤:٣٠٨)(حسن شحاته، ٢٠٠٣:٤٤)(حسن شحاته، ٢٠٠٦: ٦٢-٦٤) (محمد جاد أحمد، ٢٠٠٦: ١١٩):

١- التركيز علي البعد القومي المرتبط بالثقافة المصرية العربية الإسلامية، من خلال تأكيد هويتنا القائمة علي الدين الإسلامي، وأن يكون هذا البعد معمقاً لخصوصيتنا، معاونًا علي تأكيد قيمنا.

٢- الاقتباس الواعي والناقد من تراث الغرب الإنساني واستيعاب منجزاته ومناهجه وتفعيله في مضمارنا الثقافي والحضاري مع الحفاظ علي القيم والعادات المصرية.

٣- تهيئة المناخ التعليمي لكل فرد في المؤسسة التعليمية كي يفهم خصوصيته الثقافية.

٤- ضرورة قبول الآخرين مع الانتقال من السلبية التي تعتمد علي التلقين والخطابة والأوامر إلى التطبيق العملي وإعطاء الفرص لممارسة الأخلاق الحسنة.

٥- ترسيخ الأبعاد الأخلاقية والثقافية في النظام التعليمي والانتقال من مناهج تخلو من البعد الأخلاقي إلى مناهج تهتم وتركز علي البعد الأخلاقي والقيمي.

٦- الانتقال من المستوي النظري الذي يتغنى بالقيم إلى ممارستها في المدرسة ممارسة فعلية في مواقف حية، من خلال توجيه المتعلمين إلى المشاركة الحرة في الأنشطة المدرسية، حيث يتعلمون بالممارسة والعمل السلوك التعاوني والعمل معًا ومهارات العمل في فريق وحق الاختلاف واحترام ثقافة الآخر والاندماج في نشاط يتفق مع مواهبه وقدراته لصقل إبداعاته الأدبية والعلمية والفنية والرياضية.

إضافة إلي ذلك ينبغي علي المعايير أن تبرز أصالة المجتمع المصري من خلال تجسّدها في شخصية المتعلم المصري وإكسابه القيم الإسلامية مما يعمل علي

تقليل حدة الصراع الثقافي بين أفراد المجتمع من ناحية وبين الثقافة التي تسود المجتمع والثقافات الأخرى من ناحية ثانية.

٣- تفعيل دور النظام التعليمي تجاه عملية التنمية البشرية:

أكدت كثير من الدراسات أهمية رأس المال البشرى في عملية التنمية مما أدى إلى اهتمام معظم المجتمعات بنظمها التعليمية لإعداد الكوادر البشرية التي تحتاجها خطط التنمية المجتمعية، ويعتبر التعليم السبيل الوحيد لتحقيق التنمية البشرية، انطلاقًا من النظر إلى التنمية البشرية من منظور تكاملي يؤدى إلى تنمية كل قدرات الإنسان.

وتعبّر التنمية البشرية عن تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته وحاجاته البيولوجية والمعنوية، وفي هذا السياق يعيش الإنسان ويتم بناؤه وتكوينه، وتتحقق حاجاته وتنمو مستويات متنوّعة من قدراته وطاقاته وحوافزه (حامد عمار، ١٩٩٢: ٤٣)، فالتنمية البشرية في المجتمع المصري موجهة إلى الإنسان، هادفة إلى تحقيق الارتقاء بنوعية حياته، وتوسيع نطاق قدراته إلى أقصى حد ممكن، وتوظيفها من خلال تحسين مستويات تعليمهم مع مساعدتهم علي الانتفاع بقدراتهم في الأنظمة المجتمعية، ولا يتم ذلك إلا من خلال نظام تعليمي قادر علي المساهمة في تحقيق التنمية البشرية.

ومن الجدير بالذكر أن أهداف التعليم كما اتفق عليها خبراء التربية في ضوء التغيرات والمتطلبات القومية تتلخص في ثلاثة محاور (حسن شحاته، ٢٠٠٣: ٤٧):

- **المحور الأول:** تسليح الطالب بالمعرفة والقدرات والمهارات التي تمكّنه من الاستمرار في التعليم.
- **المحور الثاني:** إعداد المتعلم الصالح القادر علي خدمة وطنه، وتعميق الهوية لديه، وتنمية ولائه للوطن وتعريفه بتاريخ بلاده وعقيدته الإسلامية، وتدريبه

علي ممارسة الديمقراطية والحوار الجاد، والتعبير عن رأيه والمشاركة في أنشطة المجتمع.

- **المحور الثالث**: إعداد المتعلم المنتج وتمكّينه من المشاركة في سوق العمل، ويتطلب ذلك تسليح المتعلم بالمهارات التي تمكّنه من أن يكون فعّالاً في عملية الإنتاج الشامل عن طريق ربط التعليم النظري بالتطبيقات العملية.

ويمكن للتعليم أن يحقق التنمية البشرية عن طريق تنمية قدرات الطلاب إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه من ارتقاء خلال سنوات التعليم، باعتبار أن تنمية قدرات وطاقات الإنسان هدف أساسي، وذلك من واقع خبرات التنمية واستشراف المستقبل ومع التغيرات المتسارعة وثورة المعلومات والاتصالات وما ارتبط بها من تقدم علمي وتقني يصبح المنتج التعليمي أكبر مصدر لتوليد الثروة بمواهبه وقدراته الابتكارية والإبداعية ذات القيمة في إنتاج السلع والخدمات (حسن شحاته، ٢٠٠٦: ٥٧).

فالتعليم منظومة مهتمة بتكوين الناشئين وتوظيفهم لتحقيق التنمية، وباعتبار أن البشر الطاقة المحركة لباقي عوامل التنمية الأخرى، فيصبح تطوير التعليم عملية تستهدف تكوين الإنسان في ذاته ولذاته وبذاته، في سياق مجتمعي متطور تطور الأوضاع والحاجات القومية، ويستهدف ذلك التكوين التفاعل الإيجابي الخلاّق مع ما يموج به العالم من متغيرات وتحديات وفرص وإمكانات، كما يحقق قدر الإمكان الاتساق والتوازن بين مخرجات التعليم وبين مطالب التنمية الذاتية وحاجات السوق الداخلية والسوق العالمية دون أن تكون قيداً علي تدفق تلك المخرجات(حامد عمار، ١٩٩٩: ١١٤).

إضافةً إلى ذلك أن هناك بعداً مستقبليًا للتعليم في إعداد الإنسان للسنوات القادمة" فقضية التعليم تتصل بالمستقبل، فطلاب اليوم يشكلون القوى

العاملة للقرن الحادي والعشرين وسيكونون الجيل القادم للمجتمع وسوف تعتمد طبيعة تقدمهم علي ما يتاح لهم(محسن خضر، ٢٠٠٠: ٢٧)".

فالفرد يحتاج في حياته اليومية في ضوء التغيرات المستقبلية مجموعة من المهارات اللازمة لممارسة حياته ونشاطه كما أنه سيتعامل مع مشكلات لم نعاصرها ولم نتخيل حدوثها، إضافة إلى أن الوظائف الجديدة أصبحت تتطلب مهارات وكفاءات لا يملكها كثير من الباحثين عن العمل حتى في الدول الصناعية نفسها، والتأكيد علي التكامل بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية البشرية، فالقرن الحادي والعشرين يتطلب أفرادًا يتميزون بالقدرة علي(جاتيس أركارى، ٢٠٠١: ٢٩):

١- كيفيه التعلّم.　　٢- العمل بكفاءة في مجموعات.

٣- حل المشكلات.

كما حدد تقرير ديلور Delores (1996) والذي يحمل اسم" التعلّم ذلك الكنز المكنون" Learning the Treasure Whiten ملامح التربية الدولية في القرن الحادي والعشرين وفق أربعة مبادئ هي:

(Delores, Jacques, (Chairman), et al, 1996)

- التعلّم للعيش المشترك.　　- التعلّم للكينونة.

- التعلّم للمعرفة.　　- التعلّم للعمل.

وتمثل هذه الملامح الغايات الأساسية التي ينبغي أن تعمل الأنظمة التعليمية علي تحقيقها، وتُظهر هذه الغايات الأربعة أهمية دور الأنظمة التعليمية في تفعيل التنمية البشرية، ويمكن للتعليم القائم علي المعايير تحقيق التنمية البشرية اللازمة للمتعلم في القرن الحادي والعشرين من خلال" إتاحة الفرصة لكل متعلم أن يكتسب منهجية كيفية التعلّم، بحيث يكون المتعلم معلمًا لنفسه وأن

يتعلّم كيفية الحصول علي المعرفة بنفسه، واكتساب مهارات التعليم وليس تخزين المعلومات وحفظها أي الانتقال بالأفراد المتعلمين إلى مجتمعات التعلّم(أحمد الخطيب ورداح الخطيب، ٢٠٠٦: ١٢٨)".

ويمكن للمعايير القومية للتعليم أن تقوم علي بعض الأسس التي يمكن من خلالها تفعيل دور التعليم المصري لعملية التنمية البشرية، منها(محمد جاد أحمد عبد النعيم، ٢٠٠٦: ١٤٤-١١٦):

١- إعداد الكوادر الفنية وتحسين الإنتاج.

٢- تزويد الطلاب بالمهارات العلمية.

٣- تأكيد تنمية العادات الاستهلاكية السليمة.

٤- تأكيد قيمة إتقان العمل.

٥- تأكيد أهمية قيمة بث روح المنافسة.

وفي ضوء ما سبق يمكن لنظام المعايير القومية للتعليم أن يسهم في تفعيل عملية التنمية البشرية من خلال:

١- إعداد الأطر البشرية استجابة لأهداف التنمية المستقبلية، وإيجاد فرص عمل ومجالات إبداع جديدة لا تكتفي بما هو قائم بل تفتح آفاقًا جديدة تتناسب مع مطالب العصر ورؤى المستقبل (حسن شحاته، ٢٠٠٣: ٤٠).

٢- اكتشاف ورعاية وتدعيم الخبرات والقدرات التي يمتلكها المتعلم وتوجيهها بما يخدم هذا المتعلم نفسه في إطار المجتمع الذي يعيش فيه.

٣- تقديم تعليم ينمى المتعلم علي اعتبار أنه صاحب إمكانات متنوّعة ومتعددة، ينبغي تنميتها بشكل يجعله قادراً علي الارتقاء بنفسه ومجتمعه، وأن يكون قادراً علي الحياة في أي مكان في العالم.

٤- خلق القاعدة البشرية القادرة علي استيعاب العلم والتكنولوجيا الحديثة وتطويرها باستمرار والتخلص تدريجياً من التبعية العلمية والتكنولوجية التي تجعل الاعتماد شبه دائم علي القدرات والخبرات الأجنبية.

الأسس التربوية للمعايير القومية للتعليم:

يحدد الباحث فيما يلي مجموعة من الأسس التربوية التي يمكن أن تقوم عليها إستراتيجية المعايير القومية للتعليم في مصر، منها:

١- المحاسبية التعليمية:

المحاسبية التعليمية هي إحدى النظم المستخدمة في معرفة أداء المؤسسات التعليمية من خلال قياس نتائج العملية التعليمية ومعرفة مدى تحقيقها لأهداف العملية التربوية، وتستند المحاسبية في مجال التعليم علي أسس دينية إذ ورد مضمونها في عديد من الآيات القرآنية، منها:

- ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ ﴾ [سورة الأحزاب:٧٢].

- ﴿ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ [سورة المدَّثر:٣٨].

- ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ ﴾ [سورة النجم:٣٨].

وتنبع المحاسبية التعليمية من منطلق ضرورة معرفة المجتمع المصري للكيفية التي تنفق بها أمواله في العملية التعليمية ومعرفة مدى الاستفادة منها.

ويرى بينيت(Bennett, 1997) في دراسته أن المحاسبية تعتبر شعار التسعينات ففي مقابل مرونة أكثر واستقلالية أكثر يطلب من المدارس أن تتحمل المسؤولية عن مخرجات الطلاب، وتتضمّن هذا التحول للسلطة والمسؤولية والاعتماد بأن تغيير مركز التحكم سوف يؤدى إلى تغييرات في تحصيل المتعلمين وعدم مركزية

المحاسبية له تضمينات عدة بالنسبة لعملية التعليم والتعلّم والإدارة واتخاذ القرار وإدارة المدرسة.

وأوضحت دراسة كتشابكي (Kuchapki, R.P, 2002) أن مفهوم المحاسبية يستند علي ثلاثة مبادئ، هي: الإصلاح، والشفافية، والمكاشفة، ويقوم علي أربعة عناصر، هي: التخطيط، والتقويم، والمرونة، والاتصال.

ويعد مدخل المحاسبية محاولة الربط بين ما ينفق علي التعليم وبين مخرجاته كما يعبّر عن النظرة الاقتصادية والتكنولوجية ونقل ذلك إلى الفصل الدراسي، ولنظام المحاسبية مجموعة من المعايير يتم من خلالها، فمن المتوقع أن يتم تحديد الأهداف العامة التي تترجم إلى أهداف خاصة تتقابل فيها جميع المدارس ويتم وضع الأنظمة التعليمية المختلفة تحت الاختبار وفقاً لنظام معين للمحاسبية ثم تنشر النتائج وفي ظل هذا النظام ينبغي أن يتعاقد المعلم علي أداء خدمات محددة خلال فترة زمنية محددة(أحمد شحاته، ٢٠٠٤: ٢٧٠-٢٧١).

وأكدت دراسة علي الشخيبى(١٩٨٨) أن تطبيق نظام المحاسبية في نظام التعليم يساعد علي معرفة النتائج المرغوبة للعملية التعليمية، ويساعد علي صياغة الأهداف التعليمية في ضوء حاجات المتعلمين ومشكلاتهم.

وقد حددت دراسة أحمد شحاته(٢٠٠٤) ثمانية عناصر تقع عليها المحاسبية في العملية التعليمية في مصر، هي: الطالب- المعلم- إدارة المدرسة- مديريات التربية والتعليم- الكليات والجامعات التي تعد المعلمين والمديرين- الهيئات التشريعية ووسائل الإعلام- الحكومة، وقد حددت الدراسة مسؤوليات كل عنصر منهم.

ويستلزم تطبيق المحاسبية التعليمية في المعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر الآتي:

١- التطبيق الحقيقي لمبدأ لامركزية الإدارة المدرسية لإرساء مبدأ المحاسبية في إطار الإدارة المتمركزة علي المدرسة، وتأهيل المدرسة لتصبح قادرةً علي إدارة مواردها المالية ذاتيًا، مما يعظم من دور الإدارة المدرسية في تحقيق الاستثمار الأمثل لمواردها المتاحة مع البحث عن مصادر لتعظيم هذه الموارد(سعيد أحمد سليمان وصفاء محمود عبد العزيز، ٢٠٠٦: ٤)، ومن خلال ذلك لابد من الاهتمام بالتنمية المهنية لكل العاملين في المؤسسات التعليمية مما يكسبهم المهارات والقدرات اللازمة لتطبيق مبدأ اللامركزية.

٢- المشاركة الفعلية في الحياة العملية من خلال ممارسة جميع الحقوق، ومن ضمنها الحق في المشاركة في صنع القرار(إبراهيم الزهيرى، ٢٠٠٤:٣١٤)، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للنقاش وإزالة الخوف والتردد بين العاملين في المؤسسات التربوية.

٣- الشفافية العامة public transparency التي تتطلب المعرفة وتوافر المعلومات بشكل فوري عما تفعله الحكومة، كما تستند إلى آليات من بينها التنافس علي المناصب العامة مع توفر أخلاقيات قوية تدفع إلى خدمة الجمهور، وهو ما يشجع المسؤلين الحكوميين علي العمل من أجل مصلحة الجمهور وإلا تعرضوا للإقالة حالة ضعف أدائهم(إبراهيم الزهيري، ٢٠٠٤:٣٠٩).

٤- توصيف الوظائف التعليمية بما فيها وظائف المعلم والإدارة المدرسية، مع توفير مدخلات جيدة للعملية التعليمية(أحمد إسماعيل حجي، ٢٠٠٥: ٤٦٩).

٥- تفعيل دور أولياء الأمور في التوجيه والمتابعة والتقويم والرقابة(أحمد إسماعيل حجي، ٢٠٠٥: ٤٧١).

٦- وضع اللوائح والقواعد المالية والتقارير التي تضمن المحاسبية التعليمية، التي تضع المؤسسات التعليمية في موضع المسؤولية لقياس وتقويم مدى تعلّم الطالب وتطوره ومدى تقييم أداء المؤسسات التعليمية، ويشمل ذلك(أحمد إسماعيل حجي، ٢٠٠٥: ٤٧١):

- وضع مقياس لقياس الأداء.- المتابعة.- التقويم.- تدريب جهاز الرقابة.
- التغذية الراجعة.

٧- الاعتماد علي الاستقلالية التي تشجع الارتقاء بأداء عناصر العملية التعليمية من خلال إنشاء ودعم مدارس مستقلة بتمويل حكومي، تتمتع بحرية اختيار فلسفتها التربوية وطرق تدريسها طالما التزمت بالمعايير القومية للتعليم.

ومن خلال ذلك ينبغي أن تنهض المعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر علي مساعدة المدارس وأولياء الأمور للقيام بأدوار قيادية وتدريبهم بشكل فعّال في عملية صناعة القرار، بحيث تتم معالجة عملية المحاسبية التعليمية بشكل فعّال، والمساعدة في معالجة قضايا تطوير المدرسة معالجة مستنيرة اعتمادًا علي بيانات دقيقة وصادقة.

وقد جاءت المحاسبية التعليمية المجال الخامس من مجالات المعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر ضمن مجال المدرسة الفعّالة في معيار توكيد الجودة والمساءلة وكان المعيار الثاني إدراك العاملين بالمدرسة لأهمية المحاسبية بما يحقق رؤية المدرسة ورسالتها، كما أشارت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(٢٠٠٨: ١٥) إلي أن المعايير التعليمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمساءلة *Accountability* من خلال تحديد نواتج التعليم والتعلّم ومؤشرات الأداء بالمدارس.

وقد توصلت دراسة أحمد شحاتة(٢٠٠٤: ٢٧٣-٢٧٥) إلى مجموعة من الأسس التي تؤخذ موضع الاعتبار عند تطبيق آليات المحاسبية التعليمية، يمكن الاعتماد عليها في تطبيق المحاسبية التعليمية في المعايير القومية للتعليم:

١- أن يكون الغرض الأساسي للمحاسبية التعليمية هو تقديم تعليم محسّن لكل المتعلمين، مع تحديد الأهداف التعليمية مع سهولة تحويلها إلى أهداف سلوكية قابلة للقياس والتقويم، وأن يشكل المحتوي ومقاييس الأداء أساس أي نظام للمحاسبية.

٢- فهم كل فرد في النظام التعليمي أهداف المحاسبية التعليمية والأساليب المتبعة في تطبيقها، مع تحديد عناصر النظام التعليمي مع مراعاة التكامل بينها، وإعطاء المدارس سلطة أكثر ومرونة لصنع القرارات التي تؤثر علي الأداء مقابل أن تكون مسئولة عن النتائج.

٣- أن يكون هنالك مسؤولية متبادلة للمحاسبية مع عدم تحميل المسؤولية لطرف بعينه، وأن يكون الإنجاز في العملية التعليمية جهد مشترك بين جميع أطراف العملية التعليمية.

٤- الاعتماد علي حماس الطلاب، فهي محور مهم للمحاسبية فقد ينفق المعلم الكثير من الجهد في سبيل إتمام عملية التعليم في الوقت الذي لا يوجد فيه الحماس الكافي لعملية التعليم.

٥- الاعتماد علي نظام المؤشرات في نظم المحاسبية من خلال التركيز علي النتائج، ولكن يجب جمع البيانات بحرص ودقة حتى لا تتسبب في ضياع المجهود والمال ووقت العاملين في المؤسسات التعليمية.

٦- أن يسبق عملية تطبيق المحاسبية فترة إعداد وتخطيط للنشاطات والممارسات التربوية ولمصادر التمويل وكيفية توزيعها توزيعًا عادلاً.

٧- تطوير الأدوار المعينة والأساليب لتقييم الأعضاء لنظام المدرسة مع تحديد كيفية تأدية هذه الأدوار، مع تأسيس برنامج إشرافي متطور ضخم يكون عمليًا وشاملاً، غرضه تغيير الاتجاهات ونشر المهارات اللازمة للمحاسبية التعليمية.

٨- وضوح القواعد والمبادئ الخاصة بالتدريس الفعّال والمستمر والإعداد المنظم للعمل والتقدير الدوري لأداء الطلاب، ووضع أحكام وضوابط وقرارات يمكن تطبيقها وتنفيذها بسهولة، مع مراعاة مرونتها وقابليتها للتعديل وفقًا للظروف المختلفة للنظام التعليمي.

ويري الباحث أن صيغة المعايير التعليمية تعزز المحاسبية في العملية التعليمية من خلال تحديد مستويات الأداء المطلوبة مع تحديد أدوار ومسؤوليات كل فرد في العملية التعليمية، مع وضع مجموعة من القواعد المنظّمة للعمل في ظل وجود مسؤولية متبادلة بين أطراف العملية التعليمية من أجل تحقيق إنجازات بعينها" المستويات المعيارية"، الأمر الذي يقوّي ثقة المجتمع الخارجي في المجتمع المدرسي.

٢- تهيئة المؤسسات التعليمية للاعتماد التربوي:

تعد تهيئة المؤسسات التعليمية للاعتماد بمثابة منح الثقة في خريجي هذه المؤسسات، وحصول المؤسسات التعليمية علي التميز في أدائها، ويعبّر الاعتماد عن الاعترف من المجتمع أولًا ثم الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد بأن هذه المؤسسة التعليمية تتوافق برامجها مع حاجات ومتطلبات المجتمع، وتواكب التطورات المجتمعية وتحقق أهداف المجتمع من التعليم.

ويعرّف الاعتماد التربوي بأنه عملية مستمرة للتعرف إلي مدي تحقيق المعايير والمؤشرات وتحديد نقاط القوة والضعف والعمل علي تحسين الأداء لمختلف مجالات المؤسسة ومنظوماتها، ويتم هذا من خلال الشواهد *Evidences* المتمثلة في

قواعد البيانات والمعلومات المتاحة والوثائق وغيرها (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠٠٨: ٢٠).

ولقد أشارت دراسة محمد إبراهيم عطوة(٢٠٠٢) إلى أن الاعتماد يؤدى إلى:

١- التأكد من جودة المستوى العلمي والتعليمي للمؤسسة التعليمية، وقدرتها علي تحقيق رسالتها التربوية ومصداقيتها من خلال فحص التزامها بعدد من الضوابط والمعايير.

٢- تشجيع اتخاذ الإجراءات المختلفة للتوصل إلى أقصى درجة من الجودة والكفاءة والفعالية.

ولقد فرضت أنظمة الاعتماد نفسها بقوة علي النظم التعليمية لعدة أسباب، منها(سعيد أحمد سليمان وصفاء محمود عبد العزيز، ٢٠٠٦: ٥):

١- لأنه يمثل إحدى الآليات الداعمة لضمان جودة التعليم الذي تقدمه المدارس لعملائها.

٢- لأنه يمثل دافعًا ذاتيًا لدى جميع الممارسين التربويين في النظام التعليمي للسعي الدائم للإفادة من فرص التنمية المهنية المستمرة التي تتاح لهم؛ ليتمكّنوا من الارتقاء المستمر بالنوعية التعليمية التي يقدمونها للتلاميذ، كشرط أساسي لوفاء مدارسهم بالتفاعل مع مدخل الإصلاح التعليمي المتمركز علي المدرسة.

وتهدف تهيئة المؤسسات التعليمية للاعتماد التربوي إلي (جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٦: ٤) (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٥:١٩):

١- نشر الوعي بثقافة الجودة ورفع مستوى ثقة المجتمع في نتائج ومخرجات المؤسسات التعليمية.

٢- التنسيق مع المؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير وقواعد مقارنات التطوير.

٣- قياس الأداء استرشادًا بالمعايير الدولية وبما لا يتعارض مع هوية الأمة.

٤- دعم القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتي طبقًا للمعايير القومية للتعليم.

٥- توكيد الثقة علي المستوى المحلى والإقليمي والدولي في جودة مخرجات العملية التعليمية.

٦- تيسير تطوير وتطبيق معايير مرجعية قومية للبرامج الأكاديمية.

٧- تعزيز بناء القدرات في مجال ضمان الجودة.

٨- التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقًا للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع من المؤسسات التعليمية.

وتعتبر المعايير التعليمية مدخلاً أساسيًا لتهيئة المدارس للحصول علي الاعتماد التربوي، حيث تعمل المعايير علي تحديد مستوي الإنجاز المتوقع من خلال وضع مجموعة من المؤشرات التي تصف مستوي الأداء بطريقة إجرائية مع تضمّنها لمجموعة من قواعد القياس المتدرج، كما أن عملية التقويم المؤسسي التي تتم بغرض وضع خطة إجرائية لتحسين الأداء المدرسي تتم في ضوء مجموعة من المعايير التي تعتبر بمثابة المحك الذي يميز بين الواقع والمفروض في العملية التعليمية، بالإضافة إلي أن حصول المؤسسة التعليمية علي شهادة الاعتماد التربوي يتم في ضوء تحقيقها لمستويات الأداء المطلوب الوصول إليه.

ويمكن تحديد مجموعة من الأسس التي ترتكز عليها المعايير القومية للتعليم المصري في تهيئتها للمؤسسات التعليمية للحصول علي الاعتماد التربوي(وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٥: ١٤- ١٥):

١- مخاطبة الاحتياجات الأساسية للطالب والمجتمع وسوق العمل.

٢- توحيد الرؤى والأهداف والاستراتيجيات في المجتمع التعليمي.

٣- تعزيز المشاركة الفعّالة ومراعاة المساواة لجميع من لهم ارتباط بالتعليم دون تفرقة وإتاحة الفرصة لأن يستخدموا كامل قدراتهم لصالح التعليم والمجتمع بأسره.

٤- الاهتمام بالعمليات والطرق إلى جانب المخرجات التعليمية.

٥- تشجيع أن تكون الأحكام مبنية علي الحقائق ومنطقية والالتزام بالتجاوب مع تغير الاحتياجات.

٦- احترام مسؤولية المؤسسة التعليمية عن أنشطتها التعليمية.

٧- التأكد من أن تلتزم الهيئة والمؤسسات بعملية التقييم الذاتي؛ نظرًا لكونها عملية ديناميكية لانهائية من التحسين المستمر، بتحديد الأعمال الواجب القيام بها والقضايا الواجب مخاطبتها.

من خلال ما سبق يتضح أن تهيئة المدارس للاعتماد التربوي ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة: لتحقيق وضمان جودة العملية التعليمية ولتحقيق مستويات أداء علي كفاءة عالية من عناصر العملية التعليمية كافة، وتمكنهم من المعارف والمهارات طبقًا للمعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر.

٣- تفعيل التنمية المهنية للعاملين في النظام التعليمي:

تمثل التنمية المهنية أساسًا لا غنى عنه لتطوير التعليم، إضافة إلي أن هناك ارتباط قوي بين التنمية المهنية وبين تحقيق الجودة في التعليم حيث تعمل علي إحداث تكامل بين عمليات إعداد العاملين بالعملية التعليمية قبل الخدمة وبين الواقع المعاش في العملية التعليمية، كما يمكن من خلالها سد الفجوة التي تحدث نتيجة الخلل القائم بين الأداء الواقعي والأداء المرغوب فيه من قبل العاملين بالتعليم، كما أنها توفّر فرص التعامل مع أحدث المستجدات التربوية، مما يؤدي إلي تحسين نوعية العملية التعليمية.

وتعبّر التنمية المهنية عن الأنشطة المخططة التي يمارسها أفراد المجتمع المدرسي سواء داخل المدرسة أو خارجها بهدف تنمية أدائهم؛ للارتقاء بالنوعية التعليمية التي يقدمونها للتلاميذ(سعيد أحمد سليمان وصفاء أحمد عبد العزيز، ٢٠٠٦: ١٢٠)، فالتنمية المهنية تعني بتحسين أداء العاملين بالنظام التعليمي والارتفاع بمستواهم العلمي والمهني، لتنفيذ أدوارهم بدرجة عالية من الجودة.

وقد اهتمت وزارة التربية والتعليم بعملية التنمية المهنية، وقد تُرجم هذا الاهتمام في إنشاء مراكز التدريب في جميع أنحاء الجمهورية، واعتبرت عملية التدريب وتنمية مهارات العاملين في العملية التعليمية إحدى مهامها الأساسية، إضافة إلى ذلك صدر القرار الوزاري رقم(٩٠) لعام ٢٠٠١م الخاص بإنشاء وحدة للتدريب بكل مدرسة يصدر تشكيلها بقرار من مجلس إدارة المدرسة تضم أحد نظار أو وكلاء المدرسة ويكون متفرغًا للعمل بها مشرفاً علي الوحدة، كما تضم العائدين من البعثات الخارجية بالمدرسة والمدرسين المشرفين بالمدرسة، ثم تم فيه تغيير مسمى وحدة التدريب إلى وحدة التدريب والتقويم بالقرار الوزاري رقم(٤٨) لعام ٢٠٠٢م.

وتستند عملية التنمية المهنية علي بعض الأسس، منها(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢: ١٤-١٩):

١- الاعتماد علي مدخل الكفايات *Competencies* المرتبطة بمهنة التعليم سواء أكانت كفايات تخصصية أم كفايات مهنية أم ثقافية أم كفايات مرتبطة بتنمية البيئة والمجتمع.

٢- إعداد برامج التنمية المهنية في ضوء مبدأ الاحتياجات التدريبية *Needs Assessment*، والاهتمام بأن تكون المدرسة هي المركز الأساسي الذي تتم فيه عملية التنمية المهنية؛ تأكيدًا لمفهوم التنمية المهنية المدرسية *School-*

based Development والاهتمام بتعدد مصادر المعرفة باعتبارها ضرورة لمواجهة متطلبات تحديث التعليم وتطويره.

٣- الاهتمام بالأداء *Performance* والجوانب التطبيقية والعملية في برامج التنمية المهنية، وتأكيد التعلّم بالتفاعل الحي مع الخبرة مما يضمن خبرة أكثر تأثيرًا وفاعليةً للمستهدفين في عملية التنمية المهنية.

٤- توجيه اهتمام خاص بعملية التنمية المهنية للمعلمين الجدد؛ بهدف إكسابهم الكفايات المرتبطة بمهنة التعليم، وتدعيمهم بالنظم والسياسات التعليمية وأخلاقيات مهنة التعليم.

٥- تنمية الوعي البحثي لدي العاملين في العملية التعليمية من خلال تنمية الكفايات البحثية وتشجيعهم علي إجراء البحوث التي تسهم نتائجها في معالجة مشكلات تعليمية قائمة بالفعل والمشاركة فيها، بالإضافة إلي الاهتمام بتنمية المهارات العقلية الخاصة بالتفكير العلمي، مما يتطلب الاهتمام بتنمية التفكير الناقد والتفكير الابتكاري والقدرة علي حل المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة.

٦- وضع خطة شاملة ومتكاملة لبرامج وأنشطة عملية التنمية المهنية، بما يحقق الاستمرارية والتطور والتحسّن بصورة مستمرة.

وتتميز عملية التنمية المهنية في فلسفة المعايير التعليمية بالشمول، وتنوّع البرامج التي تستخدم في عملية التنمية المهنية، إضافة إلي الاستمرارية في عملية التنمية المهنية، كما أنها تهدف إلي تنمية أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية من خلال تقديم الكثير من المهارات والكفايات القادرة علي الارتفاع بقدراتهم مما يمكّنهم من القيام بأدوارهم كما هو مطلوب منهم.

وقد حدد أحمد الخطيب ورداح الخطيب(٢٠٠٦: ٣٢٣-٣٣١) بعض المبادئ التي ترتكز عليها عملية التنمية المهنية، يمكن الاعتماد عليها في تفعيل المعايير القومية للتعليم لعملية التنمية المهنية للعاملين في النظام التعليمي، وهي:

١- اعتماد إطار أو نموذج نظري لعملية التنمية المهنية بحيث يمكن استخدامه كإطار مرجعي لتوجيه النشاطات والممارسات في برامج التنمية المهنية.

٢- وضوح أو تحديد أهداف برامج التنمية المهنية وأن تحدد الأداء الذي سيتقنه المستهدفون من برامج التنمية المهينة.

٣- تنمية الحاجات المهنية للمستهدفين من برامج التنمية المهنية مما يجعلهم يشعرون بأهمية عملية التنمية المهنية.

٤- المرونة وتعدد الاختيارات في برامج التنمية المهنية من حيث: متطلبات القبول والمتطلبات الدراسية والتخرج وتنوّع الاختيارات المتاحة للمستهدفين من برامج التنمية المهنية.

٥- توجيه برامج التنمية المهنية نحو الكفايات التعليمية وإكساب المستهدفين المهارات التي تمكّنهم من القيام بدورهم بفاعلية.

٦- أن تحقق برامج التنمية المهنية التوافق بين الأفكار النظرية والممارسات العملية في البيئة التعليمية.

٧- استمرارية عملية التنمية المهنية انعكاساً لتغيّر أدوار العاملين في العملية التعليمية مما يتطلب تزويد هؤلاء العاملين بالمهارات الضرورية التي تساعدهم علي أداء أدوارهم الجديدة.

٨- أن تمكّن برامج التنمية المهنية العاملين بالعملية التعليمية من تحقيق ذواتهم وأن تيسّر هذه البرامج لهم فرص النمو الذاتي لامتلاك المهارات الضرورية المطلوب توافرها لديهم.

٩- استثمار برامج التنمية المهنية لنتائج البحوث والدراسات العلمية من أجل إجراء التحسينات والتطويرات علي البرامج.

١٠- استثمار تكنولوجيا التعليم من أجل مراعاة الفروق الفردية بين المستهدفين من برامج التنمية المهنية.

١١- اعتماد مبدأ برامج التنمية المهنية متعددة الوسائط وذلك يرتبط بمبدأ تفريد التعليم من خلال استخدام الوسائط المتعددة في عملية التنمية المهنية.

ويمكن من خلال تطبيق المعايير التعليمية تفعيل برامج التنمية المهنية التي تضعها وزارة التربية والتعليم، ومحاولة تعميمها علي جميع محافظات الجمهورية، والعمل علي تطوير برامج التنمية المهنية ليمكنها ملاحقة التغيرات العالمية؛ ليتسنى لكل العناصر في العميلة التربوية تطوير أدائهم.

٤- استخدام الاستراتيجيات الحديثة في عملية التعليم والتعلّم:

لقد برز في الوقت الحالي عددًا من الاتجاهات والمفاهيم التربوية المعاصرة التي نتج معظمها أثر تطبيقات التكنولوجيا في التربية والتطور في مجال علم النفس التعليمي، وأصبحت واقعاً مفروضًا وأخذت تشكل مرتكزات أساسية لنظم التعليم، ومما لا شك فيه أن هذه التغيرات في المجتمع والمفاهيم التعليمية قد أدت إلى تغير مفاهيم التعليم المصري، مما يفرض التزام المعايير القومية للتعليم بالاتجاه إلى الاستراتيجيات الحديثة في عملية التعليم والتعلّم وغيرها من جوانب العملية التعليمية.

ويحظى استخدام طرق التدريس الحديثة باهتمام خاص في العملية التعليمية، نظرًا لارتباطها بعناصر المنظومة التعليمية" المعلم- الطالب- المنهج "وارتباطها بمدى قدرة المعلم على إيصال المعلومة لطلابه، كما أنه بناءً عليها تتحدد قدرة المتعلم على التحصيل، ويشير مفهوم طريقة التدريس " *Teaching Method* " إلى كل ما يتبعه المعلم مع المتعلمين من إجراءات وخطوات وحركات متسلسلة

متتالية لتنظيم المعلومات والمواقف والخبرات التربوية؛ لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف تعليمية محددة(عبد السلام مصطفى، ٢٠٠٠: ٧١)".

كما تعبّر إستراتيجية التدريس عن مجموعة إجراءات التدريس المختارة سلفًا من قبل المعلم أو مصمم التدريس التي يخطط لاستخدامها في أثناء تنفيذ التدريس، بما يحقق الأهداف التدريسية الموجودة بأقصى فاعلية ممكنة، وفى ضوء الإمكانات المتاحة(حسن حسين زيتون،٢٠٠١: ٣١٨)، وتتضمّن إستراتيجية التدريس بعض الأفعال التدريسية *The Strategic Acts* التي تمثل" الأفعال الخاصة بتوجيه عملية التعلّم داخل الفصل الدراسي، وإثارة دافعية الطلاب لدراسة موضوع معين، ولها أمثلة متنوّعة وتختلف باختلاف الموقف التدريسي(أحمد حسين اللقانى وعلى أحمد الجمل، ١٩٩٩: ٣٣)".

وتهدف طرق التدريس الحديثة إلى(عبد السلام مصطفى، ٢٠٠٠: ٧٤):

١- اكتساب التلاميذ الخبرات التربوية المخطط لها والقيم والعادات والاتجاهات المرغوبة لصالح الفرد والمجتمع.

٢- تنمية قدرة التلاميذ على التفكير العلمي والإبداع أو الابتكار عن طريق أسلوب حل المشكلات.

٣- تنمية قدرة التلاميذ على العمل الجماعي التعاوني أو العمل في مجموعات صغيرة.

٤- مواجهة مشكلات الفروق الفردية بين التلاميذ والمشكلات الناجمة عن الزيادة الكبرى في أعداد المتعلمين.

وتأخذ صيغة المعايير القومية للتعليم بأبرز الاستراتيجيات الحديثة في التدريس التي تم تطبيقها في الميدان التربوي سواء أكان ذلك علي مستوى التخطيط أو مستوي التنفيذ، فمن خلال الأخذ بصيغة المعايير التعليمية يمكن تقديم تصوّر

لعملية التدريس يرتبط بعملية التعليم والتعلّم عن طريق تحديد مستوي الأداء المطلوب من المتعلم والمعلم، كما أن المعايير تستخدم صيغًا حديثة لعملية التقويم.

ومن خلال الأخذ بصيغة المعايير التعليمية تعد مناهج التعليم" باعتبارها مدخلًا من مدخلات تنمية عمليات التفكير والقدرة علي الإنتاج المعرفي ينبغي أن تكون هي المخرجات والاتجاه إلى المناهج المتكاملة بشكل جذري التي تعين المتعلم علي إدراك تكامل المعرفة وتكوين نظرة شاملة للظواهر المختلفة وتزود المتعلم بالقدرة علي التعلّم الذاتي والتعامل مع المصادر المتعددة للمعرفة(شبل بدران، ١٧٩:٢٠٠٤)".

ومن خلال ما سبق يحدد الباحث أبرز الأسس التي يمكن أن تقوم عليها المعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر في مجال استخدام الاستراتيجيات التربوية الحديثة في عملية التعليم والتعلّم:

١- أن تقوم المعايير القومية للتعليم علي نظام الأنشطة في عملية التعليم والتعلّم وعلي مفهوم وحدة المعرفة التي تشمل علميات التفكير المختلفة، وأن تكون تلك العمليات مكونًا أساسيًا في عملية تقويم المتعلمين.

٢- تصميم بيئة تعلّم فعّالة بقصد تنمية مهارات التفكير وتنمية دافعية المتعلم وتنوّع مصادر المعرفة واستخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية داخل حجرة الدراسة.

٣- ربط علمية التعليم والتعلّم بالمواقف الحياتية المختلفة مع مراعاة الجوانب الأخلاقية والإنسانية.

٤- فتح قنوات اتصال بين جميع الطلاب في الحصة الواحدة من خلال استخدام بعض الأساليب التدريسية كالتعلّم النشط.

٥- استخدام التقويم الأصيل والشامل لجميع جوانب التعلّم وأن يكون مستمرًا يشخص ويثري ويعالج ويوفّر فرصاً لتنمية مهارات التفكير ومهاراته وأن يكون موضوعيًا وعادلاً وأن تتعدد جهات ومستويات التقويم، وأن تتوافر الآلية التي تيسّر عمليات التقويم وتتميز بالوضوح والشفافية.

٦- تأكيد المفاهيم التربوية الحديثة، مثل: التعلّم النشط والتقويم الشامل والشراكة المجتمعية، وترجمتها إلى واقع تربوي وممارسات تعليمية في النظام التعليمي المصري.

٧- استخدام الأجهزة التكنولوجية الحديثة داخل حجرة الدراسة مع الاعتماد علي تكنولوجيا المعلومات في عملية التدريس.

الأسس الفلسفية للمعايير القومية للتعليم:

تعد الأسس الفلسفية بمثابة المحددات الفكرية لأية إستراتيجية تربوية، فلا توجد إستراتيجية يتم وضعها دون أن تنبع من معايير فلسفية تحددها وتوجهها، وتقوم المعايير التعليمية كإستراتيجية لتطوير التعليم على أسس فلسفية منها:

- فلسفة الجودة الشاملة:

ظهرت الجودة الشاملة كآلية لإصلاح منظومة التعليم المصري واضحة جليلة في خطاب وزارة التربية والتعليم منذ عام ١٩٩٨م، وظهرت كذلك في الخطاب السياسي المصري، فقد طرح السيد رئيس الجمهورية في كلمته أمام مجلسي الشعب والشورى في عام ٢٠٠٣م قضية الجودة كضرورة لإصلاح التعليم والارتقاء بالأداء في مصر، وتحدث عن مسألة الجودة والمعايير وإنشاء هيئة لضمان الجودة والاعتماد في خطاب ألقاه في ٣١ أغسطس ٢٠٠٤م في مؤتمر تطوير التعليم في مصر والذي انعقد في مكتبة الإسكندرية(كمال نجيب، ٢٠٠٧: ٧٠٣).

ومن هنا تلتزم وزارة التربية والتعليم بأن يكون التعليم قبل الجامعي تعليمًا عالي الجودة للجميع؛ كأحد الحقوق الأساسية للإنسان في إطار نظام لامركزى قائم علي المشاركة المجتمعية، وأن يكون التعليم نموذجاً رائداً في المنطقة، يعمل علي إعداد المواطنين لمجتمع المعرفة في ظل عقد اجتماعي جديد قائم علي الديمقراطية والعدل وعبور دائم للمستقبل(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦).

وفي هذا الإطار وضعت مصر مشروع المعايير القومية للتعليم، " حيث استهدف هذا المشروع تحقيق الجودة الشاملة في التعليم في مصر، وذلك من خلال تحديد المعايير القومية للتعليم لمستويات الجودة في منظومة التعليم والتعلم بكل عناصرها(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣ :١٠)"، إضافة إلى أن الوزارة تعمل علي تأكيد ثقافة الجودة الشاملة في مدارسنا ونظامنا التعليمي، حيث تضمن ثقافة الجودة عملية تقويم وتطوير مستمرة لكل جوانب وأبعاد العملية التعليمية، وفق المعايير والأسس العالمية.

ويستلزم تطبيق الجودة الشاملة ما يلي:

١- تحديد مستويات معيارية يجب توافرها في جميع مكونات المنظومة التعليمية تهدف إلى الوصول إلى رؤية واضحة للمدخلات والمخرجات وإلى تحقيق الأهداف المنشودة ارتقاءً بجودة التعليم(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣: ٧).

٢- وجود آلية تكون مسؤولة عن ضمان الجودة ومراقبتها أو التحكم فيها تقوم بالمراجعة المستمرة والتحقق الدائم للتأكد من أن المخرجات التعليمية تتوافر فيها المواصفات التي تحدد لها(المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠٠: ١٤١).

٣- وضع أهداف محددة قابلة للتطبيق لتحقيق الجودة الشاملة في كل جوانب العملية التعليمية(أحمد إسماعيل حجي، ٢٠٠٥: ٤٦٨).

٤- خلق مناخ تنظيمي يشجع علي الجودة الشاملة(أحمد إسماعيل حجي، ٢٠٠٥: ٤٦٩).

٥- الحفاظ علي مستويات أداء وإنجازات الطلاب مع مراعاة استخدام نقاط مرجعية خارجية والاعتدال وتقويم الطلاب(وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٥: ٢١).

ولقد ارتبط تطبيق الجودة في العملية التعليمية بحركة المعايير حيث تمثل حركة المعايير التربوية فكرًا جديدًا في العملية التعليمية، " فقد شكلت حركة المعايير والجودة والاعتماد فكرًا تربوياً ثلاثي الأبعاد خلال حقبة التسعينيات، حتى أصبحت المعايير هي المدخل الحقيقي إلي تحقيق جودة التعليم في مؤسسة ما(محسن المهدي سعيد وحسن البيلاوي، ٢٠٠٦: ٢٤)".

وقد وضع ديمنج *D. W. Edwards Deming* أربع عشرة نقطة تعتبر أساسًا للجودة في كل الأعمال، وهذه النقاط" الأربعة عشرة" تصف ضرورة العمل لتطوير ثقافة الجودة، وقد تم تطوير هذه الأسس لتلائم العملية التعليمية وتم تطبيق هذه الأسس في العديد من مؤسسات التعليم الأمريكية، وقد أطلق علي هذه الأسس" جوهر الجودة في التعليم *Essence of Quality In Education* " (*Jerome S. Aracaro,1995: 63*).

وقد تم تحديد هذه الأسس التي وضعها ديمنج بعد تطويرها في العديد من المدارس الأمريكية والإنجليزية لتطابق العملية التعليمية في أربع عشرة نقطة، ومن أبرز الأسس التي يمكن أن تقوم عليها المعايير القومية للتعليم من مبادئ ديمنج(*Jerome S. Aracaro, 1995: 63-66*):

١- خلق استمرارية الهدف عن طريق تحسين أداء الطالب والخدمات المدرسية؛ ليمكنها التنافس مع نظم التعليم العالمية.

٢- تبنى وخلق ثقافة الجودة في النظام التعليمي؛ ليتمكّن النظام التعليمي من المنافسة في ظل التغيرات العالمية بتعليم الطلاب المهارات التي تدعم عملية الجودة.

٣- تقليل الحاجة إلى الامتحانات فالجودة تأتى من خلال تزويد البيئة التعليمية بالمتطلبات الأساسية لتحسين أداء الطلاب.

٤- التحسين المستمر بوضع إجراءات متواصلة لتحسين العمليات التعليمية.

٥- تنمية التوقعات من جانب العاملين في النظام التعليمي وخلق المناخ المساند لعمليات التحول في النظام التعليمي الجديد.

٦- إزالة الخوف وبث الثقة في نفوس العاملين في النظام التعليمي وتشجيعهم علي التحدث بحرية، إزالة معوقات النجاح التي تعوق تقدم العملية التعليمية.

٧- المسؤلية والالتزام.

ويظهر استناد فلسفة المعايير القومية للتعليم علي فلسفة الجودة الشاملة من خلال التزامها بعديد من التوجهات لتحسين الجودة التعليمية، منها(سلامة عبد العظيم حسين، ٢٠٠٢: ٧٧١-٧٧٣):

١- التركيز علي الطالب لأنه الأساس في تصميم وأداء الخدمة التعليمية، فتحقيق التنمية الشاملة المتكاملة للطالب الهمة الأساسية لفلسفة الجودة الشاملة وكذلك الأمر المهمة الأساسية لنظام المعايير التعليمية، وسوف يترتب عليها تحقيق كل الأغراض التي تسعي المدرسة إلي تحقيقها، مثل الاستمرارية والنمو، وعلي ذلك فإن المعايير التعليمية يجب أن تبني علي درجة تحقيق رغبات الطالب.

٢- التركيز علي العمليات والنتائج معًا من خلال تحسين جميع العمليات داخل المدرسة التي تشمل النظام التعليمي ككل، وتقوم فلسفة المعايير علي تحديد مستويات لأداء عملية التعليم والتعلّم في المدرسة.

٣- الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها من خلال استخدام المعايير التعليمية لقياس مدي جودة أداء العملية التعليمية.

٤- أسلوب العمل الجماعي لأنه أفضل وسيلة لتحقيق علمية التحسين المستمر في العملية التعليمية، ومن خلال إتباعه يمكن القضاء علي بعض المعوقات التي تواجه المعايير القومية كمقاومة التغيير ورفض صيغة المعايير والتشكيك في قدرتها علي تطوير النظام التعليمي.

٥- إتباع المنهج العلمي في اتخاذ القرارات استنادًا علي الحقائق والمفاهيم التي تعد أساس عملية اتخاذ القرار.

٦- التحسين المستمر في تحسين جودة الأداء المدرسي من خلال الترشيد والاستثمار الكفء لكل الطاقات والموارد المادية والبشرية للمؤسسة التعليمية.

ويتضح من هذه التوجهات مدي قوة العلاقة بين المعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر وبين فلسفة الجودة الشاملة، إذ يمثل وضع وتحديد المعايير التعليمية الخطوة الأولي في تحقيق جودة الأداء التعليمي في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر، وذلك من خلال تحديد المعايير لمستويات الجودة المنشودة في منظومة التعليم المصري.

وقد أشارت الصفحات السابقة إلي الأسس المجتمعية التي يمكن أن تقوم عليها المعايير القومية للتعليم في مصر، وهي: الأسس الاجتماعية والتربوية والفلسفية، وتعمل هذه الأسس كموجهات لتطبيق نظام المعايير التعليمية في

المدرسة المصرية، وترشد ممارسات المعنيين بالعملية التعليمية وتوضح لهم أدوارهم وتحدد مسؤولياتهم، كما أنها توافق بين حركة تطوير التعليم وبين خصوصيات المجتمع المصري في إطار السياق العالمي المعاصر، وتضمن هذه الأسس ربط المعايير القومية للتعليم بطبيعة المجتمع وفلسفته.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الأسس الفكرية للمعايير القومية للتعليم المصري ، ويشكّل الإطار الفكري للمعايير القومية للتعليم الكيان الذي يبيّن المتطلبات الكفيلة بسد الفجوة بين سياسة المعايير القومية كإستراتيجية لتطوير التعليم وبين الواقع التعليمي المصري، وقد تناول هذا الفصل مفهوم المعايير القومية للتعليم المصري، وتم تناول خصائص المعايير القومية للتعليم، كما عرض الفصل لأهم الأسس المجتمعية التي يمكن أن تقوم عليها المعايير القومية للتعليم، وقد تم وضع هذه الأسس في ضوء مجموعة من التوجهات، أبرزها:

١- الالتزام بالدين الإسلامي.

٢- واقع المجتمع المصري. ٣- التوجهات العالمية المعاصرة.

ومن أبرز الأسس المجتمعية التي يمكن أن تقوم عليها المعايير القومية للتعليم: الأسس الاجتماعية، الأسس التربوية، الأسس الفلسفية، التي تعد بمثابة الموجهات لسياسية المعايير القومية للتعليم المصري؛ حتى تستطيع تحقيق ما وضعت من أجله.

كما تبيّن من خلال الفصل أن نظام المعايير القومية للتعليم يساعد علي إعطاء صورة متكاملة لما ينبغي أن تكون عليه العملية التعليمية، إضافة إلي أنه يعطي مؤشرات صادقة ومتماسكة عن مدي فعالية الممارسات والعمليات داخل النظام التعليمي، من أجل تحقيق الجودة التعليمية المطلوبة.